ليصل إلى 51,3 مليار دينار.. والقطاع النفطي سجل نموا بواقع 19٪ بالأسعار الجارية من ضمنه عمليات التكرير

«الوطني»: نمو الناتج المحلي الاسمي للكويت بواقع 16٪ في 2012

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان بيانات الحسابات القومية تشير الى نمو الناتج المحلي الاسمي للكويت بواقع 16٪ في العام 2012 ليصل الى 51,3 مليار دينار، متماشيا بذلك مع التوقعات، وقد كان القطاع النفطي المحرك الأساسي لهذا النمو على خلفية ارتفاع الأسعار وحجم الانتاج، إلا أن القطاع غير النفطي شهد أيضا نموا جيدا. ولأن هذه البيانات تشمل الأسعار وحجم الإنتاج، فإنها لا يمكن اعتبارها مؤشرا كاملا لحال الاقتصاد، ولكنها حتما كفيلة بتأكيد توقعاتنا بوجود نمو ثابت مدعوما بعمليات الإنفاق الحكومي والصادرات النفطية.

وأوضح التقرير ان القطاع النفطي سجل نموا بواقع 19٪ بالأسعار الجارية في العام 2012، من ضمنه عمليات التكرير. وارتفع متوسط سعر خام التصدير الكويتي بواقع 3٪ على أساس سنوي محققا رقما قياسيا بلغ 109 دولارات للبرميل الواحد. والأهم من ذلك أن إنتاج النفط ارتفع بواقع 12٪ ليصل الى 3,0 ملايين برميل يوميا. ويعزى هذا الارتفاع إلى استمرار الكويت وبعض أعضاء منظمة أوبيك في رفع إنتاجها لتعويض تراجع إنتاج دول أخرى، لاسيما إنتاج إيران المتأثر بالعقوبات المفروضة عليها. ونتيجة لهذه التغيرات، فقد ارتفعت حصة انتاج النفط من الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى 66٪، محققة أعلى مستوى لها منذ العام 1980.

أما النمو في القطاع غير النفطي فقد بلغ 10٪ في العام 2012 مقارنة مع 8٪ في العام 2011، ما يعكس تحسنا مستمرا عن السنوات القليلة الماضية. وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي لقطاع الصناعة (باستثناء التكرير) الذي شهد ارتفاعا ملحوظا بواقع 28٪، وقطاع الخدمات الأخرى الذي شهد نموا بواقع 14٪. وقد أظهر قطاع الصناعة أداء قويا في قطاع الكيماويات- البتروكيماويات بشكل أساسي، إلا أن مصدر الزيادة ليس واضحا، فقد كانت أسعار البتروكيماويات الأساسية ثابتة نوعا ما في العام 2012. أما ارتفاع ناتج قطاع الخدمات الأخرى- الذي يرتبط بالقطاع الحكومي بشكل أساسي- فيعود الى قطاع التعليم، الذي ارتفع ناتجه بواقع 20٪ ليصل الى 1,9 مليار دينار. ويعزى ذلك على الأرجح إلى زيادة الإنفاق على رواتب معلمي القطاع الحكومي في العام 2012، والتي تظهر في بيانات المالية العامة. ولأسباب مشابهة، فقد شهد ناتج كل من قطاعي خدمات الدفاع والصحة زيادات ملحوظة. وقد شغلت كل من الصناعة والخدمات الأخرى ما يصل الى أكثر من ثلثي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي. وعلى الرغم من عدم وجود تفاصيل عن توزع الناتج بين القطاعين الخاص والحكومي، إلا أن المعطيات تشير الى تحسن نشاط القطاع الخاص. حيث سجل كل من قطاع البناء والتجارة والمواصلات وقطاعات التمويل نموا بواقع 66٪ في العام 2012، مقارنة مع 1٪ في 2011، وبعد أن كانت شهدت ركودا في العامين السابقين. وبلغ النمو في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي أعلى مستوى له منذ عقدين من الزمن، مدعوما بزيادة المصروفات على أجور ورواتب العاملين في القطاع الحكومي التي تم الموافقة عليها في السنة الماضية. أما الاستهلاك الخاص فقد ظل نموه ثابتا عند 10٪.

وبشكل عام، فإن هذه البيانات تدعم نظرتنا تجاه آفاق الاقتصاد الكويتي الذي يبقى يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي. ومن المحتمل أن يتباطأ النمو هذا العام، في ظل ثبات أسعار النفط عند مستوياتها للعام 2012، فيما وصل الانتاج إلى أعلى مستوى له تقريبا. أما النمو في القطاع غير النفطي، فمن المفترض أن يستمر في التحسن تدريجيا، حيث نتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي إلى 4-5٪ في العام الحالي، مع استقرار النمو الاسمي (بالأسعار الجارية) عند مستواه للعام 2012.

انطلاق معرض BIG 5 KUWAIT 2013 غدا على أرض المعارض

تشهد أرض المعارض الدولية بمشرف صباح يوم غد الاثنين انطلاق فعاليات معرض BIG 5 KUWAIT 2013 المتخصص في صناعة البناء والتشييد والمعروف في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا والهند، والذي تقيمه وتنظمه شركة دي ام جي وورلد ميديا دبي ليمتد (DMG Limited) World Media Dubai) بالتنسيق والتعاون مع شركة معرض الكويت الدولي، وتستمر أنشطته خلال الفترة من 16 الى 18 سبتمبر 2013 الجاري على أرض المعارض الدولية بمشرف في صالة رقم 6.

وبهذا الخصوص صرح مدير عمليات تشغيل شركة دي ام جي وورلد ميديا دبي ليمتد سامر وليد عليان عن استكمال كل الاستعدادات لانطلاق معرض BIG 5 KUWAIT 2013 غدا على أرض المعارض الدولية بمشرف بمشاركة فاعلة وحشد من مؤسسات وشركات محلية وإقليمية وعالمية تجاوز عددها أكثر من 187 جهة ما بين راع ومشارك يمثلون أكثر من 20 دولة خليجية وإقليمية وعالمية، وأضاف عليان أنه تمت تغطية وحجز كل المساحات المخصصة للمشاركين في المعرض من داخل وخارج الكويت.

سامر عليان

عليان: المعرض يستشرف صناعة التشييد

الهندي: دعم اتحاد الصناعات يعزز دور الكويت كملتقى لرجال الأعمال

ومن المتوقع حضور جمع من كبار الشخصيات والمسؤولين ورجال المال والأعمال، وسفراء الدول وأعضاء السلك الديبلوماسي المعتمدين بالكويت ورجال الاعلام والمقاولين وبمشاركة عدد كبير من شركات البناء والتشييد المحلية والعالمية الساعية للاستثمار والبحث عن الفرص في السوق الكويتي الواعد، حيث أعلنت الحكومة الكويتية عن خطط ومشروعات بنية تحتية ضخمة، مما يفتح آفاقا لخبراء الانشاءات لاكتشاف قطاع البنى التحتية والبناء في الكويت.

ولفت عليان الى أن المعرض يستقطب مجموعة من الشركات العالمية من مختلف دول العالم، مشيرا الى أن المعرض يستشرف صناعة مواد البناء في هذه الفترة التي يشكل فيها قطاع التشييد والبناء حصة سوقية كبيرة من اجمالي الاقتصاد الوطني في الكويت، حيث تأتي المشاريع الحكومية ضمن أولويات هذا القطاع في عملية التنمية التي تشهدها الكويت والمنطقة، مشيرا الى أن المعرض يستهدف المهندسين ومطوري الابنية والمقاولين الرئيسيين ومهندسي الصحة والسلامة والبيئة.

وأشار عليان الى أن الكويت تترأس بصفتها الدولة المضيفة للمعرض الجناح الاكبر والاوسع، بالاضافة الى مشاركة العديد من الاجنحة الدولية الاخرى الممثلة بالدول التالية: تركيا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، كندا، اليونان، المملكة المتحدة، استراليا، هونغ كونغ، الصين، الهند، الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، الأردن ومصر. ومن أبرز هذه الشركات تأتي شركة الخرافي ناشونال وشركة بحرة التجارية، وشركة سلطان وخلف التجارية، اضافة الى مشاركة شركات منتجات التشييد والبناء والأعمار مثل شركة كويت ستيل والاصول والراجحي ونافكو وKCCEC وغيرها. من ناحيته، قال مدير معارض بشركة معرض الكويت الدولي، ومسؤول تسويق المعرض بدولة الكويت خالد الهندي ان المعرض يحظى بدعم اتحاد الصناعات الكويتية، وانه قد تم استكمال حجز كامل المساحات المخصصة للسوق الكويتي بالكامل خلال فترة وجيزة، حيث أعلنت شركة «كويت ستيل»، و«مركز صباح الاحمد للموهبة والابداع»، وشركة «بنجامين مور» رعايتهم للمعرض. وأشاد الهندي بجهود مدير اتحاد الصناعات الكويتية هند الصبيح ومثمنا حماسهم الكبير في تبني مثل هذه المعارض لإنجاح مثل هذه الفعاليات والانشطة الوطنية المميزة، ومتمنيا مساهمة ومشاركة القطاع الحكومي بشكل أقوى في العام المقبل خاصة من قبل الهيئة العامة للاسكان ووزارة الاشغال بإبداء أكبر قدر من الاهتمام بمثل هكذا معارض وللمساهمة باسترجاع الكويت لمكانتها على خارطة المعارض كوجهة اقليمية وعالمية جاذبة.

وأشار الهندي الى أن شركة معرض الكويت الدولي تلعب دورا كبيرا في تعزيز التطوير المستمر لبرامج معارضها السنوية من خلال نشاطها الدائم لعقد الاتفاقيات مع شركات ومراكز عرض لها سمعتها في المنطقة وفي العالم، مؤكدا استمرار تنفيذ الخطة التوسعية الاستراتيجية الموضوعة والمعلنة بتحويل أرض المعارض الكويتية بمشرف الى مركز جاذب للمعارض المحلية والاقليمية والدولية والتي تتماشى مع توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت الى مركز تجاري نابض في المنطقة.

الصالح: انتهاء اللائحة التنفيذية لقانون «التراخيص»

كونا: أعلن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح امس انتهاء اللجنة المكلفة بعمل اللائحة التنفيذية لقانون التراخيص التجارية الجديد من إنجاز عملها وإعداد كل النصوص المتعلقة بها.

وقال الصالح في تصريح لـ «كونا» ان الوزارة عكفت على تطوير قانون التراخيص الجديد لمدة طويلة تدارست خلالها أبرز التجارب والخبرات العملية للدول المشهود لها في هذا المجال، مشيرا إلى أنها ستتضمن تطبيق أسلوب «النافذة الواحدة» لإنهاء إجراءات التراخيص بالتعاون مع كل الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وأضاف «ان هذه اللائحة جاءت بأحكام تخدم المصلحة العامة ومنها تنظيم الدورة المستندية لإصدار التراخيص من خلال مدد زمنية محددة لكل خطوة رئيسية من واقع نماذج معدة لهذا الشأن وذلك بهدف ضبط الاجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص سواء من حيث الوقت أو المستندات المحددة حصرا».

وبيّن ان الوزارة أنشأت في سبيل ذلك ما يسمى بـ «النافذة الواحدة» التي يتم من خلالها انهاء اجراءات التراخيص وما يلحق بها من تعديلات وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة. وأشار الصالح الذي يرأس حاليا وفد الكويت المشارك في المعرض الصيني العربي للعام 2013، الى أنه تم تدارس التجارب والخبرات العملية للدول ذات الخبرات الكبيرة التي يشاد بها في مجال إصدار الرخص التجارية لتدارك مواطن الخلل والمعوقات في النظام المعمول به حاليا لاسيما بعد التوجه الذي ألزمت به الوزارة نفسها في تحسين بيئة الأعمال التجارية والصناعية.

وذكر أن استحداث الترخيص المؤقت يعد بمنزلة موافقة مبدئية من جانب الوزارة على استخراج الترخيص الأصلي وإمهال صاحب العلاقة مدة زمنية لاستيفاء جميع الموافقات اللازمة على أن يتم الغاء الترخيص المؤقت في حالة تجاوز هذه المدة من دون تقديم المستندات المطلوبة.

«أمار سيتي» تطلق مشروعات تركية في معرض العقارات الكويتية والدولية

أعلنت شركة أمار سيتي عن انضمامها إلى الشركات المشاركة في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأبرز والأكبر في الكويت على الإطلاق الذي تنظمه شركة أكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 30سبتمبر إلى 3 أكتوبر المقبل في فندق الريجينسي. وتحرص شركة امار سيتي على التواجد الدائم في تلك المناسبات والفعاليات لكي تلبي حاجات واستفسارات العميل وايضا تقديم ما هو الافضل والمناسب من فرص الاستثمار العقاري في الاسواق المختلفة. وتتركز الشركة في هذه المرحلة على جمهورية تركيا حيث يستقطب سوق العقار التركي مختلف شرائح العملاء، ومن الملاحظ تنامي الطلب على العقاري التركي وذلك لوجود قانون امن لحماية الاستثمارات هناك وايضا لما تشهده المنطقة العربية من اضرابات كل ذلك يعزز من موقف العقار التركي ويجعل الطلب عليه في نمو مستمر. وتقدم «امار سيتي» في مدينة اسطنبول الأوروبية عدة مشاريع منها كراون تاور في منطقة بيليك دذو وقد تم تسليم كافة عملائنا وحداتهم حيث انه جاهز للتسليم الفوري يضم ملاعب كرة وتنس وحمامات سباحة وما يميز هذا المشروع قرب كافة الخدمات منه حيث يبعد عن المطار 10 كيلومترات وعن منطقة تقسيم 22 كيلومترا كما يوجد بجوار المشروع مباشرة كارفور ماركت ومحطة مترو باص على بعد 100 متر تقريبا. وتقدم ايضا مشروع كراون ديلوكس في منطقة بهشاشهير في ارقى مناطق اسطنبول الاوروبية بجوار اكاباتي مول وعدد من المحلات التجارية والكوفي شوب ويضم المجمع السكني مولا تجاريا ودور سينما وقد صمم على شكل مدرجات عبارة عن تراس بمساحات مختلفة لكي تستمتع بمشاهدة الاطلالات المميزة.

وستطرح الشركة للمرة الاولى داخل السوق الكويتي مشروع برلنتا في مدينة طرابزون على شاطئ البحر الاسود حيث الاستمتاع بالطبيعة الجبلية والاجواء الهادئة بإطلالة مميزة ومباشرة على شاطئ البحر يبعد عن مطار طرابزون الدولي 5 دقائق.

«الشال»: 8,502 مليارات دينار سيولة السوق منذ بداية 2013 حتى نهاية أغسطس

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية خلال أغسطس، حيث أضاف سوق الكويت للأوراق المالية لسيولته -قيمة التداولات- نحو 469,4 مليون دينار، مرتفعا بنحو 5,8٪ عن مستوى الشهور السبعة الأولى من العام، لتبلغ سيولة السوق منذ بداية 2013 وحتى نهاية شهر أغسطس نحو 8,502 مليارات دينار، إلا أن سيولة شهر أغسطس، مقارنة مع شهر يوليو، قد انخفضت بنحو 34,8٪، وهو انخفاض مستمر منذ شهر مايو، فيما يبدو أنه جزء من التصحيح الذي تشهده البورصة بعد انحراف السيولة الذي ساد، منذ أواخر عام 2012 وحتى منتصف عام 2013، والذي حذرنا منه في حينه.

وأضاف التقرير أنه لا بأس من تحليل اتجاهات السيولة لرصد أي تغيرات، قد تطرأ عليها، وبمتابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، والتي استحوذت على 5,551 مليارات دينار، من تلك القيمة، أي نحو 65,3٪ من إجمالي قيمة تداولات السوق، لما مضى من العام الحالي، بينما بلغت القيمة السوقية لهذه الـ 30 شركة نحو 14,612 مليار دينار، ومثلت نحو 47,8٪ من إجمالي قيمة السوق، لكن بالتدقيق في مكونات هذه العينة، يتضح أن 22 منها استحوذت على قيمة تداولات مرتفعة، رغم حيازتها قيمة سوقية متدنية، وهو مؤشر على كونها شركات مضاربة، ومؤشر عام على غلبة نشاط المضاربة في السوق، فنحو 22 شركة استحوذت على 47,5٪ من إجمالي قيمة تداولات إجمالي السوق، أي نحو 4,039 مليارات دينار، بينما قيمتها السوقية لا تمثل سوى 3,3٪ من إجمالي قيمة شركات السوق. ويمكن لمؤشر معدل دوران السهم أن يعطينا زاوية مختلفة للنظر إلى حدة تلك المضاربة أو هوسها، حيث يقيس المؤشر عدد مرات تداول أسهم الشركة، إذ قدر معدل دوران أسهم إجمالي السوق بنحو 27,8٪ (نحو 41,7٪ محسوبة على أساس سنوي)، بينما بلغ نحو 38٪ (نحو 57٪ محسوبة على أساس سنوي) في عينة الـ 30 شركة، وضمنها يبلغ معدل دوران أسهم شركات المضاربة الـ 22 نحو 406,4٪ (نحو 609,6٪ محسوبة على أساس سنوي)، بل إن إحدى الشركات، ضمن شركات المضاربة الـ 22، بلغ معدل دوران أسهمها نحو 1442٪، أي أكثر من 14 ضعفا، تليها 9 شركات فاق معدل دوران أسهمها 500٪، مع الانتباه إلى أن مؤشر معدل الدوران يفترض أن أسهم الشركة، جميعها، متاحة للتداول، بينما الواقع أن نسبة منها فقط متاحة للتداول، بسبب الرهونات والملكيات الاستراتيجية، ما يعني أن معدل الدوران الفعلي، أو حدة المضاربة، على الأرجح، أعلى، كثيرا، من تقديراتنا.

وعند تحليل بيانات شهر أغسطس من العام الحالي، وهو شهر تصحيح، نلاحظ أن نصيب أعلى 30 شركة من السيولة ارتفع إلى نحو 70,6٪، من إجمالي قيمة تداولات السوق، ومثلت قيمة تلك الشركات نحو 46,6٪ من إجمالي قيمة السوق، من ناحية أخرى، انخفضت نسبة استحواذ 22 شركة من سيولة السوق إلى نحو 42,4٪ من إجمالي السيولة، بينما ارتفعت نسبتها من القيمة السوقية إلى نحو 4,2٪ من إجمالي قيمة السوق، بما يوحي بأن عملية التصحيح، إن استمرت، تؤدي، تلقائيا، إلى تعديل خصائص السيولة نحو انخفاض في جرعة المضاربة الضارة، وربما يؤدي استمرارها، أيضا، إلى ردم الفجوة ما بين المؤشر السعري والمؤشرات الوزنية وهو اتجاه صحي وصحيح، إن استمر.

فجوة واسعة وغير مبررة بين المؤشر السعري والوزني

وذكر تقرير الشال أن أداء أسواق المال العالمية خلال أغسطس لم يكن جيدا حيث خالف جزئيا، توقعاتنا، فكان الهبوط من نصيب 12 سوقا من أصل 14 سوقا منتقاة، ومعاكسا تماما لأداء شهر يوليو ومماثلا لأداء شهر يونيو، ورغم ذلك فان الأداء السالب، ظل 12 سوقا في المنطقة الموجبة، مقارنة بمستوياتها في نهاية عام 2012، وظل السوق الهندي في المنطقة السالبة مشاركا السوق الصيني فيها، ولكن السوق الصيني قلص خسائره، بشكل كبير، في شهر أغسطس، وإن ظل أكبر الخاسرين في المنطقة السالبة.

ولازال 5 من أصل أفضل 7 أسواق أداء، خلال ما مضى من عام 2013، من دول الإقليم، وحدهما مؤشرا البحرين والمؤشر الوزني الرسمي لسوق الكويت للأوراق المالية ضمن النصف الأدنى من قائمة الأسواق الـ 14، وأقلها مكاسب هو السوق الكويتي. ولازالت الفجوة واسعة وغير مبررة بين أداء مؤشر السوق الكويتي السعري الذي ظل رابحا 28,8٪، مقارنة بمستواه في نهاية شهر ديسمبر 2012، والمؤشر الوزني للسوق نفسه الذي أضاف 8,1٪، عن الفترة نفسها. وربما يكون مناسبا، مع ما يحدث في الأسواق من عملية تصحيح تكاد تكون شاملة، التفكير، جديا، في إلغاء المؤشر السعري للسوق، فهو غير صحيح ولا يعكس التطور في ثروة المتعاملين بالأسهم، وهو يسهم في تأجيج حالة الهوس عند نشاط السوق، ويضاعف الشعور بالهلع في حالات التصحيح، لذلك في استمراره ضرر كبير.

الكويت تستحوذ على 9٪ من نصيب «أوبيك» بنحو 88 مليار دولار

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية تعتقد أن دول أوبيك، باستثناء إيران، حققت أعلى إيرادات اسمية لصادراتها النفطية منذ عام 1975، حيث بلغت إيراداتها نحو 982 مليار دولار في 2012، ولكنها تنخفض بالأسعار الحقيقية، أي بعد أخذ أثر التضخم في الاعتبار - أسعار عام 2005 - إلى 835 مليار دولار، وكان نصيب دول مجلس التعاون الخليجي الأربع الأعضاء في أوبيك - السعودية والإمارات والكويت وقطر- نحو 554 مليار دولار، أو نحو 56,4٪ من إجمالي إيرادات أوبيك. وحققت السعودية وحدها 311 مليار دولار، أو نحو 31,7٪ من إجمالي إيرادات أوبيك ونحو 56,1٪ من نصيب دول مجلس التعاون الأربع، وحققت الإمارات 100 مليار دولار، أو ما نسبته 10,2٪ من نصيب أوبيك و18,1٪ من نصيب دول مجلس التعاون، والكويت نحو 88 مليار دولار أو نحو 9٪ من نصيب أوبيك و15,9٪ من نصيب دول مجلس التعاون، وقطر نحو 55 مليار دولار أو 5,6٪ من نصيب أوبيك و9,9٪ من نصيب دول مجلس التعاون.

وتعتقد ادارة «الطاقة الأميركية» أن دول أوبيك حققت دخلا اسميا بحدود 466 مليار دولار، في الأشهر الستة الأولى من عام 2013، وأنها قد تفقد نحو 42 مليار دولار، عن عام 2013، بكامله.

3,13 مليارات دينار إجمالي موجودات «الأهلي» بارتفاع نسبته 5,1٪

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج البنك الأهلي الكويتي عن الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي التي أشارت إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومخصص الضريبة على الفروع بالخارج - قد بلغت ما قيمته 17,2 مليون دينار ، بانخفاض مقداره 3,9 ملايين دينار، أي ما نسبته 18,6٪، مقارنة بنحو 21,2 مليون دينار، في 30 يونيو 2012، ويعود التراجع في ربحية البنك إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية بنحو 4,7 ملايين دينار، حين بلغت نحو 57,8 مليون دينار، مقارنة مع نحو 62,5 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق. وتراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو 4 ملايين دينار ، أي ما نسبته 9٪، وصولا إلى 40,7 مليون دينار ، مقارنة بنحو 44,8 مليون دينار ، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك بسبب تراجع جملة إيرادات الفوائد بنحو 10,3 ملايين دينار ، أي نحو 16,4٪، وصولا إلى 52,3 مليون دينار، مقارنة بنحو 62,6 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، وهو تراجع أعلى من تراجع مصروفات الفوائد البالغ نحو 6,2 ملايين دينار، وصولا إلى 11,6 مليون دينار، مقارنة بنحو 17,8 مليون دينار ، في الفترة نفسها من العام السابق.الأمر الذي أدى إلى انخفاض صافي هامش الفائدة (الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) من نحو 3,2٪، في نهاية يونيو 2012، إلى نحو 3٪، وتراجعت الإيرادات التشغيلية، بنحو 4,7 ملايين دينار، كما أسلفنا سابقا. وتراجع، أيضا، بند الإيرادات المحققة من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية بنحو 390 ألف دينار ، إلى نحو 901 ألف دينار، مقارنة بنحو 1,3 مليون دينار، للنصف الأول من عام 2012.

وتراجع، أيضا، بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 535 ألف دينار، إلى نحو 1,5 مليون دينار، مقارنة بنحو مليوني دينار، للفترة ذاتها من عام 2012.

بينما سجل البنك أرباحا بلغت 964 ألف دينار من بند حصة في نتائج شركة زميلة، في نصف السنة الأول من عام 2013.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 479 ألف دينار، عندما بلغت نحو 19,2 مليون دينار، مقارنة بنحو 18,8 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، حيث ارتفع كل من بند مصاريف موظفين بنحو 179 ألف دينار، حين بلغ 11,77 مليون دينار، مقارنة مع 11,59 مليون دينار، في النصف الأول من العام السابق، وبند مصروفات تشغيلية أخرى واستهلاك نحو 300 ألف دينار، وصولا إلى 7,5 ملايين دينار، مقارنة مع 7,2 ملايين دينار، في الفترة نفسها من العام السابق.

وحققت جملة المخصصات، انخفاضا بنحو 943 ألف دينار، أو ما نسبته 4,5٪، عندما بلغت نحو 19,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 20,8 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012 وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 24,9٪، بعد أن بلغ نحو 26,4٪، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3125,4 مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته 5,1٪، مقارنة بنحو 2973 مليون دينار بنهاية عام 2012، وارتفعت بنسبة 3,6٪، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2012 البالغ نحو 3016,7 مليون دينار، وسجلت محفظة قروض وسلفيات العملاء، والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا، بلغ قدره 97,7 مليون دينار ونسبته 4,9٪، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 2084,6 مليون دينار (66,7٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 1986,9 مليون دينار (66,8٪ من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2012.